



جانب من الحضور.

والتي رفضت أن تشارك في مؤتمر مدريد اعترضت في الأساس على آلية وشكل تمثيل الوفد الفلسطيني، وليس على المفاوضات من ناحية المبدأ. أما إذا كان موقف البعض أنه لم يجب الذهاب الى مؤتمر مدريد أصلاً فهذا أمر آخر، يطرح سؤالاً مستقلاً عن ماهية المسار السياسي المطلوب والحل المنشود، والأهم من كل ذلك السبل والطرق للوصول للشئ ذلك. أي ليس ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، وإنما كيف؟ بلا كيف لا يوجد موقف، ولا يوجد برنامج يمكنه أن يتعامل مع الوضع على الأرض في فلسطين..

أما الخطأ الثاني للرئيس عرفات، فيتمثل في تحويل الاستراتيجية الى مناورة وتكتيك، فبعد ان وافق على مسار أوسلو وانشاء السلطة الفلسطينية المقيدة (..) ظن أو تأمل انه بإمكانه تحسين الموقف الفلسطيني تدريجياً من خلال هذا المسار، خاصة انه اعتاد على المناورة في الماضي وبرع فيها وحقق نجاحات في عدد من الأحيان، ولكنه لم يدرك ان قواعد اللعبة مع اسرائيل تختلف بوجود اتفاق مكتوب لا يخضع تفسيره لتحكيم مستقل، وأنه من المفروض منه ان الطرف الأقوى في وضع أفضل في هذا المضمون السياسي والميداني، لكن من ناحية أخرى يمكن القول إن الطرف الأضعف ينحى في معظم الأوقات باتجاه المناورة والتكتيك لأن الاستراتيجية هي في الغالب من نصيب الأقوى، أي الطرف الأقدر على توظيف مصادر قوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتحقيق أهداف بعيدة المدى اعتماداً على مصادر القوة هذه، إضافة إلى أن قضية فلسطين في معظم أوقاتها لم تكن ملكاً للفلسطينيين وحدهم، وقد دأبت عدة دول عربية ودول أخرى، وما زالت تسعى، للاستحواذ على حصة من الورقة الفلسطينية، والجميع يدرك ان فلسطين كانت وما زالت ساحة للصراعات الإقليمية شأن كل بلد صغير محدود القدرات في عالم اليوم، وفي عصور سابقة، فالمشهد السياسي إذا هو حقل للألغام لا بد من المناورة فيه بالتحالف تارة مع فريق وتارة مع آخر، بحيث يصبح التكتيك سر البقاء والاستمرار وآلية التحرك لغرض تحقيق الأهداف. وقد استنوع الرئيس عرفات هذا الدرس جيداً في مرحلة مبكرة من حياته السياسية بسبب قراءته الواقعية لموقع الجانب الفلسطيني ومصادر قوته، خاصة في الشتات، وفي نطاق العلاقات الخارجية أيضاً بعد أوسلو.

أما الخطأ الثالث للرئيس عرفات، فهو أنه لم يدرك بوضوح، أو أنه أدرك وقبل أن يرتهن مسار أوسلو

النهائي إلى مرحلة لاحقة، وضمن ميازين قوى سياسية وعسكرية لصالح اسرائيل، وكان من الواضح سلفاً أنه لا يوجد أي ضمان للتوصل الى اتفاق على قضايا الحل النهائي (..) ويكمن سبب الفشل الثاني في أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتوصل الى اتفاق خلال الفترة المرهبة، وما بعد ذلك، دون وجود أي ضمانات دولية، أو أية آلية للتحكيم ان حصل خلاف سوى الولايات المتحدة والتي ساندت الموقف الإسرائيلي باستمرار كما هو معروف. أما السبب الثالث، فيمكن في قبول الجانب الفلسطيني رفض اسرائيل (طلب ورفض) ايضاً الاستيطان كنص صريح في الاتفاقيات، أي أنه يوجد نص غامض له علاقة بعدم اتخاذ أي اجراءات من قبل جانب واحد، ولكن لا يوجد نص واضح يتعلق بالاستيطان.

والموضوع، هنا، لا يتعلق بسرقة الأرض، وإنما بايقاف الاستيطان كرسالة سياسية واضحة وداخلية «أي موجهة لاسرائيل داخلياً» تؤذن بانتهاء المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية، والتمهيد لحل الدولتين (..) لكن من جهة أخرى، من غير الواضح ان مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات في واشنطن كانت ستنتهي بنتائج جذرية تختلف عن اتفاقية أوسلو- وأقول جذرية- صحيح ان هذا تساؤل افتراضي، وصحيح أيضاً أن بعض من شارك في مؤتمر مدريد (..) والمفاوضات اللاحقة بواشنطن قال ان الجانب الإسرائيلي قدم عروضاً أفضل مما جاء في اتفاقيات أوسلو، ولكن هذه انطباعات وآراء يجب التحقق منها، وفي كل الأحوال لا يمكن افتراض أي شيء نهائي أو ملزم، بمعنى أنه مقر من قبل الحكومة الإسرائيلية في حينه قبل التوصل إلى اتفاق، لكن الأمر الجوهري، هنا، هو أن أي اتفاق كان من الممكن ان ينجم عن مسار مدريد كان سيحتوي معظم اشكاليات مسار أوسلو (..) وقد كان من المستبعد في رأيي، بل ومن المستبعد جداً، أن ينتهي مدريد باتفاق نهائي غير مرحل ينهي الصراع. ولكن الموضوع الاساسي هنا أيضاً يتعلق بمؤتمر مدريد، يكمن في عدم وجود أي اعتراف، ولو ضمني، بحل الدولتين نظراً لوجود الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، وهذا مؤشر هام على موقف الحكومة الإسرائيلية في حينه، حيث أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في اتفاقيات أوسلو هو مؤشر على مسار مختلف مهما قيل حول هذه الاتفاقية من أخطاء، وهي كثيرة. وأشير إضافة إلى ذلك أن بعض الفصائل الفلسطينية، وليس جميعها،

الأمر».

ونوه أبو لبد، في ختام مداخلة، إلى أنه موجود في المؤتمر بصفته الشخصية، وليست الوظيفية، وأن كل ما قاله يتحمل مسؤوليته شخصياً وليست الحكومة.

الورقة الثانية: «كيف أصبح الرئيس عرفات عقبة أمام السلام»؟

جورج جقمان: المدير العام لمواطن / استاذ في دائرة الفلسفة

والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

استهل د. جورج جقمان ورقته بالإشارة إلى أنه «قبل حوالي شهرين ونصف تقريباً ظهرت مقالات في الصحف العبرية تفيد أن دول الاتحاد الأوروبي تتباحث بشكل أولي وغير معلن فيما بينها حول امكانية ايجاد طريقة لاقتناع الرئيس عرفات بالتنحي طوعاً عن السلطة ومغادرة البلاد والتقاعد بأمن وراحة في مكان آخر»، منوهاً إلى أن «أهمية هذه المعلومات، إن صححت، لا تكمن في واقعيته أو عدم واقعيته، بل في موقف الدول التي ما زالت رسمياً تحافظ على علاقات مباشرة مع الرئيس عرفات بعد محاولات تهميته سياسياً من قبل اسرائيل والولايات المتحدة، وحتى لو كانت هذه المباحثات أولية فهي مؤشر الى ما آلت اليه الامور في السنوات الاخيرة، ولكن تجدر الإشارة هنا الى وجود قدر يسير من التغيير في الموقف أو مؤشرات عليه لدى اسرائيل، وربما أيضاً في الولايات المتحدة خلال الاسابيع الماضية».

وقال إن هذا الوضع بمجمله يثير التساؤل: كيف تحول الرئيس عرفات من شريك في السلام، وحصل على جائزة نوبل للإنجازات في هذا المجال، وخلال أقل من عقد من الزمن، إلى عقبة أمام هذا المسعى؟ وحسب جقمان، فإن «الإجابة لا تكمن في ما حصل خلال الانتفاضة الأخيرة فحسب، بل في الأخطاء التي ارتكبت منذ دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ومؤتمر مدريد وحتى الآن. وأنا أضع كلمة أخطاء بين مزدوجين أو هلالين، لأنني سأحدد أربعة أخطاء رئيسية، ثم أورد أو أقدم الرد عليها، وأنتهي بسؤال، أو تساؤل، كان معنا منذ مؤتمر مدريد، وما زال معنا حتى الآن».

واعتبر أن «الهدف من معالجة الموضوع بهذا الشكل هو تبيان سهولة اتخاذ المواقف بالرغم من صعوبة الاجابات، ومن ثم تقطب المواقف في الخطاب السياسي الفلسطيني العلني في الغالب، وتمحورها في جانبين الأول فيما ينبغي ان يكون عليه الموقف بغض النظر عن التبعات السياسية، والثاني يشتمل على الحقوق والمبادئ، ويبرز هذان الموقفان في النقاش السياسي العلني حول قضايا الحل النهائي، كما تسمى أحياناً، وبشكل خاص السيادة والقدس وحق العودة والمصادر الطبيعية».

وقال جقمان إن ورقته «تهدف الى نقد الخطاب السياسي العلني في بعض جوانبه السائدة، والذي كأنه لا يسمح بمكان ما في الوسط بين طرفين لا يتركان مجالاً للحوار، سواء التراسق الإعلامي والاتهامات المتبادلة كما حصل مؤخراً فيما يتعلق ليس بوثيقة جنيف، وإنما في موضوع حق العودة الذي أثارته هذه الوثيقة».

وعرض جقمان الأخطاء الأربعة التي أشار إليها على النحو التالي:

الخطأ الأكبر والأساسي للرئيس عرفات هو قبول بنود اتفاقيات أوسلو نفسه، خاصة اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي والتي وقعت في واشنطن في ايلول ١٩٩٥، ويمكن الإشارة الى ثلاثة جوانب أساسية في هذه الاتفاقية تكمن فيها أسباب الفشل: أولاً أنها تركت جميع الأوراق السياسية بيد اسرائيل بتأجيلها قضايا الحل

المفاوضات، فأصبحت هذه المفاوضات هدفاً بحد ذاتها وليست وسيلة لإيجاد حلول، ناهيك عن استمرار ضعف التحضير المسبق من قبل أشخاص مخضرمين بالعمل السياسي، الأمر الذي أدى إلى عزوف مشاركة الخبراء في تقييم الأمور ووضع التصورات السياسية المستقبلية بالنسبة للوضع الانتقالي في اتفاقيات أوسلو، ما أدى إلى حدوث انقسام سياسي، لا سيما أن عدم التوصل الى اتفاقيات نهائية جعل من الصعب اتخاذ موقف واحد يتعلق بطبيعة العلاقة مع اسرائيل، أي لم يتجزد في وعينا أن الاتفاق الانتقالي لا يعني أن هذه العلاقة انتظمت، وأن اسرائيل أصبحت بالفعل دولة شقيقة، وأنه لا يوجد عليها التزامات الدولة المحتلة، وأنها ما زالت دولة تحتل الأرض الفلسطينية، ويجب مقاومتها بوسائل مختلفة قد تكون سياسية بالدرجة الأولى (..) وبالتالي حتى على المستوى الاقتصادي، اعتقد أنه أصبح هناك نوع من الاختراق الإسرائيلي الهائل في مجال إعادة ترتيب تبعية الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني اقتصادياً، ما أدى إلى نشوء علاقة غير متوازنة على الإطلاق ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي، ولا أقول ذلك مكتشفاً أنه كان هناك توازن وبعد ذلك لم يعد هناك توازن، فتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي معروفة منذ الأيام الأولى للاحتلال، ولكن كان من المفروض بالترتيبات التي خلقتها أوسلو أن يعاد تنظيم هذه العلاقة لتكون علاقة بين اقتصادي دولة قائمة ودولة طور التكوين بكل ما يترتب على ذلك من إعادة النظر في بعض أشكال هذه العلاقة».

وتطرق إلى عدم التمكن من «بناء توجه سياسي للبرنامج الوطني العام»، وقال «إن ظهور حالات المقاومة، وأحداث العام ٩٦ بالتحديد، أظهرت أن هناك شرخاً في القرار الفلسطيني ما بين من هم في قطار التسوية ومن هم ليسوا داخل هذا القطار، وكذلك بين ركاب قطار التسوية، أيضاً، ما أدى إلى اضعاف السلطة الفلسطينية، وازعاج قدرتها على مواجهة الاجراءات الاسرائيلية المختلفة. وترتب على ذلك، أيضاً، الشعور المتنامي بأن هذا المشروع ربما ليس هو المشروع الذي يمكن أن يؤدي الى تحقيق الأهداف، الأمر الذي ترتب عليه في المحصلة مجمل حالات المقاومة العنيفة، بما فيها العمليات الانتحارية التي قادتنا في نهاية المطاف الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ومن ثم الى الانتفاضة الحالية». وبرأي أبو لبد، «لا بد أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية موقفاً سياسياً موحداً من أسلوب الحل الذي يضمن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وترسيخ هذا الموقف في المجتمع الفلسطيني، في الداخل والخارج، بمعنى الحصول على اجماع وطني.. كما أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في مفهوم الإجماع الوطني الفلسطيني، وخلق هذا الإجماع حول أساليب إنهاء الصراع، وعليه يتم التوجه اعلامياً ودولياً لشرح الموقف الواحد والصريح والواضح بعيداً عن المبادرات الشخصية. حيث انه ليس من المعقول ان تتم مصادرة حق العودة، فقط، من خلال مبادرة فرد أو مجموعة من الأفراد، وبرأيي في النهاية هناك مجموعة من الثوابت التي لا بد من الاتفاق عليها وطنياً حتى تشكل الخط الأحمر الفلسطيني».

واختتم أبو لبد بالقول، «إن كل ذلك لن يتم بدون أن نواجه أنفسنا في مسألة الإصلاح داخل حركة فتح، فهي الحزب الأكبر في الشارع الفلسطيني، وهي التي ندعي أنها تمثل الحلم الفلسطيني، وحامية المشروع الوطني، وكل ذلك من شعارات هذه الحركة (..) وأنا كأحد عناصرها، أو باكثر دقة مواطنيها، أعتقد أنه أن الأوان للتغيير، وأن الأوان لتبرز وجوه شابة لتأخذ بزمام